

شلل تام بالأسواق وهبوط بالمبيعات حكومة السيسي تحول مصر إلى "مقبرة للتجارة" وتدفع المنتجين للبيع بأقل من التكلفة

ركود واسع بالأسواق رغم تراجع الفائدة والتضخم

مبيعات قطاعات عدة تهبط حتى 60% والبيع أقل من تكلفة الإنتاج

تراجع مبيعات الأغذية بنسبة 35% وارتفاعات الأسعار تفشل بسبب ضعف الطلب

قطاع المحمول يبيع أقل من سعر الجملة لتسهيل البضائع

شركات السلع المعمرة تحافظ بمخزون باهظ يمنع خفض الأسعار

الدواجن والبيض ينبعان بـ 14% أقل من التكلفة وأدنى أسعار منذ سنوات

ركود غير مسبوق في أسواق الأجهزة الكهربائية والمستهلكون يوجلون الشراء

أسعار بعض السلع قفزت 1000% مقابل أجور شبه ثابتة

ضعف القدرة الشرائية وتأكل الدخول السبب الرئيسي للركود

السبت 13 ديسمبر 2025 م 10:20

في مؤشر خطير يتجاوز كونه مجرد أزمة عابرة، دخلت الأسواق المصرية مرحلة "الموت السريري"، حيث ضرب الركود التضخمي كافة مفاصل الحياة الاقتصادية، محوًا المحلات التجارية والمصانع إلى أماكن مهجورة ومخازن للبضائع المكدسة البيانات الصادمة التي نشرتها صحفة "الشروق" ليست مجرد أرقام، بل هي إعلان رسمي عن فشل النموذج الاقتصادي الذي تبناه نظام الانقلاب، والذي قام على الجباية وسحق القدرة الشرائية للمواطن، حتى وصل الحال بالتجار إلى أن يبيع بخسارة "تسبيلاً للبضائع"، وبالمستهلك إلى العجز عن شراء أبسط أساسيات الحياة

إن ما تشهده مصر اليوم هو "مذبحة اقتصادية" مكتملة الأركان فحين تهبط مبيعات قطاعات حيوية بنسبة تصل إلى 60%， وتتراجع مبيعات الأغذية - وهي عصب الحياة - بنسبة 35%， فهذا يعني أن الشعب لم يعد يملك قوت يومه، وأن سياسة "التجويع العمنهج" قد آلت أكلها العر، مختلفة وراءها كسدًا غير مسبوق يهدد بإفلات آلاف الشركات وتشريد ملايين العمال

الأغذية والدواجن عندما يعجز الشعب عن الأكل

الكارثة الأكبر تكمن في قطاع الغذاء التقرير يشير إلى تراجع مبيعات الأغذية بنسبة 35%， وهو رقم مرعب في دولة نامية ينفق مواطنوها غالبية دخلهم على الطعام الأخطر من ذلك هو ما يحدث في قطاع الدواجن والبيض، حيث يضطر المنتجون للبيع بأسعار تقل عن التكلفة بنسبة 14%. هذا ليس "رخيصة" كما قد يروجإعلام النظام، بل هو "انتحار اقتصادي" للمنتجين الذين يفاضلون الخسارة القريبة على الكلية، مما ينذر بخروجهم من السوق نهائياً، وبالتالي حدوث فجوة غذائية كارثية وارتفاع جنوني في الأسعار مستقبلاً

إن عجز المواطن عن شراء البيض والدواجن، رغم بيعها بأقل من التكلفة، يكشف الحقيقة المرة: الجيوب فارغة تماماً، والطبقة الوسطى سحقت تحت عجلات الغلاء، ولم يعد أمام الأسرة المصرية سوى تقليص وجباتها والعيش على الكفاف

تسهيل البضائع تجار يبيعون "جلودهم" للنجاة

في مشهد يعكس عمق المأساة، ياجأ تجار "قطاع المحمول" إلى بيع الأجهزة إلى بيع الأجهزة بأقل من سعر الجملة فقط لتوفير سيولة نقدية (تسهيل البضائع). هذه الظاهرة الشاذة اقتصادياً تؤكد أن السوق يعاني من "جفاف ناري" حاد، وأن التاجر بات يضحي برأس المال فقط ليسدد التزاماته أو ليهرب من السوق بأقل الخسائر

نفس الحال ينطبق على شركات السلع المعمدة والأجهزة الكهربائية، التي تهبط بمخزون باهظ التكلفة يمنعها من خفض الأسعار، بينما يقرر المستهلكون تأجيل الشراء إلى أجل غير مسمى هذا "الركود غير المسبوق" يعني توقف دورة رأس المال، وتسریح العمالة، وإغلاق المحلات، في متواالية انهيار لا يجدو أن لها نهاية في الأفق

الرواتب الثابتة والأسعار الطائرة معادلة القهر

يضع الخبراء يدهم على الجرح النازف: "ضعف القدرة الشرائية وتأكل الدخول هو السبب الرئيسي للركود". فكيف لمواطن قفزت أسعار بعض السلع في وجهه بنسبة 1000%， بينما راتبه "شبه ثابت"， أن يحرك عجلة السوق؟

لقد نجحت حكومة السيسي في خلق معاذلة مستحيلة: أسعار عالمية (بل وتفوق العالمية) ورواتب من أدنى الرواتب في العالم هذه الفجوة الهائلة لم تبتاع مدخلات المصريين فحسب، بل ابتلعت قدرتهم على الاستمرار في الحياة الكريمة، النظام الذي ركز كل جهوده على بناء الحجارة والكباري والقصور، نسي – أو تناهى – أن "البشر" هم محرك الاقتصاد، وحين يفقرهم، يموت السوق وتموت الدولة

نهاية الوهم

إن حالة "الشلل التام" التي تضرب الأسواق اليوم هي شهادة وفاة لسياسات الانقلاب الاقتصادية، فما فائدة الطرق والمدن الجديدة إذا كان الشعب عاجزاً عن شراء كيلو طماطم أو طبق بيض؟ وما جدوى التصريحات الوردية عن النمو إذا كانت المصانع تتوقف والتجار يفلسون؟

مصر اليوم تدفع ثمن سنوات من القرارات العشوائية والاقتراض السفيف، والنتيجة هي سوق بلا مشترين، وتجار بلا أرباح، ومواطنون بلا أمل، إنه "الخراب العظيم" الذي حذر منه المخلصون، وهذا هو يقع فوق رؤوس الجميع، بينما السلطة لا تزال في غيبتها تعمّه